# برنامج كابدال (CAPDEL) كآلية لإرساء التعاون الدولي من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية

# The CAPDEL Program as a Mechanism for Establishing International Cooperation for the Embodiment of Participative Democracy

**فراحي محمد**

طالب دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،
iyedboski@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/13 تاريخ القبول: 2019/09/24 تاريخ النشر: 2019/09/28

**ملخص:**

تسعى العديد من الحكومات بالتعاون مع شركاء دوليين كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) والاتحاد الأوروبي إلى النهوض بالمجالات التنموية خاصة المحلية منها، إدراكا منها أن التنمية عملية شاملة ينبغي أن تشارك فيها أطراف كثيرة حتى الدولية منها.

وفي حقيقة الأمر، جاء مشروع كابدال (CAPDEL) الذي أعلن عن بداية تطبيقه بالجزائر سنة 2017 لترجمة وتجسيد نموذج بديل عن الديمقراطية التمثيلية التي تعيش مرحلة من التأزم، واستبداله بنموذج الديمقراطية التشاركية.

وفي هذه المقالة سنسلط الضوء على مدى مساهمة مشروع كابدال في تجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر لتحقيق التنمية المحلية ضمن آليات التعاون الدولي.

**كلمات مفتاحية:** كابدال؛ الديمقراطية التشاركية؛ التعاون الدولي؛ التنمية المحلية.

**Abstract:**

Many governments are working with international partners such as the United Nations Development Program (UNDP) and the European Union to promote

development, especially local ones, recognizing that development is a comprehensive process in which many parties, including international ones, should participate.

In fact, the CAPDEL project, which began its implementation in Algeria in 2017, came to translate and embody an alternative model of representative democracy in a phase of crisis, replacing it with the model of participatory democracy.

In this intervention we will highlight the contribution of the CAPDEL project to the embodiment of participatory democracy in Algeria to achieve local development within the mechanisms of international cooperation.

**Keywords:** CAPDEL; Participative Democracy; International Cooperation; Local Development.

**المؤلف المرسل:** فراحي محمد، **الإيميل:** iyedboski@gmail.com

## مقدمة:

يتسع النقاش العمومي والأكاديمي ويتطور يوما بعد يوم حول موضوع الديمقراطية التشاركية، الذي انتقل الاهتمام به من المجال الاقتصادي في الستينيات من القرن الماضي إلى المجال السياسي في السبعينيات من نفس القرن. ولعل الانتقادات الكبيرة التي تعرض لها نموذج الديمقراطية النيابية (التمثيلية) الذي ساد خلال القرن 18 إلى النصف الأول من القرن 20 والذي لا يزال سائدا في أغلب دول العالم إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى التحولات السياسية التي عرفها العالم كل ذلك عجل بضرورة البحث عن نموذج أكثر ملاءمة وتحقيقا لأهداف الألفية الجديدة في مجال التنمية، خاصة المحلية منها.

يرتكز في الأساس نموذج الديمقراطية التشاركية على إشراك المواطن باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية وهدفا لها في نفس الوقت، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال بناء علاقة من الثقة المتبادلة بين المواطن والإدارة من خلال آلية المشاركة السياسية قصد ترشيد التسيير المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المحلية واتخاذ قرارات محلية نابعة من المطالب الاجتماعية وتطلعات الساكنة للوصول إلى تنمية مستدامة.

وقد قدمت العديد من الجهات الدولية مساعدات للدول التي تحاول تطبيق نموذج الديمقراطية التشاركية، منها مفوضية الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) بالتعاون مع هيئات رسمية كوزارة الداخلية والشئون المحلية بالجزائر بالإضافة إلى إشراك جميع الفواعل من مواطنين ومجتمع مدني ومتعاملين اقتصاديين ومنتخبين محليين. ولعل أهم البرامج المطروحة للتطبيق في الجزائر مشروع دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية (CAPDEL)، ومن هنا سنحاول الإجابة على الإشكالية الآتية: إلى أي مدى يعكس برنامج كابدال التعاون والتنسيق الدوليين لتجسيد ديمقراطية تشاركية تسعى إلى تحقيق تنمية محلية مستدامة ؟.

للإجابة عن هذه الإشكالية يمكن اقتراح خطة تتضمن ثلاث محاور، وهي:

- المقاربة التشاركية في التنمية المحلية (الديمقراطية التشاركية المحلية).
- نماذج دولية في إطار التنمية المحلية.
- برنامج كابدال ومقاربة الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر.

## 1- المقاربة التشاركية في التنمية المحلية (الديمقراطية التشاركية المحلية):

لدراسة هذا المحور المفاهيمي لا بد من تعريف المقاربة التشاركية والتنمية المحلية وصولا إلى التنمية المحلية التشاركية.

### أ- تعريف المقاربة التشاركية:

مفهوم الديمقراطية كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، تعددت التعاريف بشأنه وتنوعت لنسبيته ومرونته ولاختلاف الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية للباحثين في الظاهرة الديمقراطية.

وفي هذا الإطار لسنا بصدد الخوض في هذه التعاريف بقدر سعينا إلى دراسة العلاقة بين الديمقراطية والمشاركة ثم التشاركية للوصول إلى تعريف إجرائي للديمقراطية التشاركية.

وفي هذا الاتجاه نجد ثلاثة اتجاهات، الأول: بقيادة "جوزف شومبتر" (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) حيث يرى أن مشاركة المواطنين ليست ضرورية للديمقراطية وأن يقتصر التصويت لصالح القادة، ويمثل الاتجاه المخالف له "جون جاك روسو" (العقد الاجتماعي) الذي يرى أن المشاركة الفردية لكل مواطن في صنع القرار السياسي أمر ضروري، فالفرد يصبح من خلال المشاركة مواطنا. ونجد بين الاتجاهين السابقين اتجاه وسط يمثله "روبرت دال" و"جيوفاني سارتوزي" يرى أن المشاركة الضخمة غير مرغوب فيها كونها ترفع حدة التنافس السياسي والاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية الدنيا.[1]

وبناء على ذلك يمكن القول أن المشاركة السياسية هي ذلك السلوك المباشر أو غير المباشر الذي بمقتضاه يلعب الفرد دورا في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها.[2]

أما الديمقراطية التشاركية فتعني في نظر "الأمين شريط" مصطلح اقتصادي طبق في الستينات من القرن الماضي في بعض الشركات الأمريكية، ثم تم توظيفه في المجال السياسي على المستوى المحلي بعد الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي محليا وبرلمانيا، ويطلق عليها عدة مسميات، ففي انجلترا وألمانيا سميت بالديمقراطية التداولية (Démocratie Délibérative)، وفي فرنسا تسمى الديمقراطية الجوارية (Démocratie Proximité)، والبعض الآخر يستعمل مصطلح الديمقراطية المحلية (Démocratie Locale) أو الديمقراطية المحلية التشاركية.[3]

وتعرف الديمقراطية التشاركية على أنها: "عملية لصناعة القرار الجماعي، وهي تجمع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية، يتمتع المواطنون فيها بالقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار دون تنفيذه"، وأحسن نموذج لتطبيق الديمقراطية التشاركية هو النموذج البرازيلي من خلال مدينة بورتو أليغري (Porto Alégré) في مجال تجربة الموازنة التشاركية عن طريق الاجتماعات بالمشاركة.[4]

كما يمكن تعريفها بأنها: "أسلوب إدارة وحكم، يقوم على رباعية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن، تتميز هذه العلاقة بالشفافية وتكافؤ الفرص والتعاون والمراقبة والمساءلة خدمة للصالح العام".[5]

**ب- تعريف التنمية المحلية وركائزها:**

**- تعريف التنمية المحلية:**

يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة".[6]

وفقا لهذا التعريف، يرى الدكتور "عبد المطلب عبد الحميد" أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة.

يذهب تعريف آخر إلى أن التنمية المحلية هي: "عملية التغيير في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة".[7]

ويذهب آخر إلى تعريف التنمية المحلية على أنها عبارة عن: "تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية".[8] وللتنمية المحلية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

* عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد في كل الأبنية الاجتماعية المتنوعة، بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة.

* عملية موجهة ومتعددة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية وليست عشوائية او تلقائية.

* عملية إدارية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية للتخلص من مظاهر التخلف من قبل المجتمع المحلي.[9]

**- ركائز التنمية المحلية:**

يمكن حصر ركائز التنمية المحلية واختصارها في ثلاث ركائز أساسية، وهي:

* تعزيز المشاركة الشعبية عبر إشراك أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم من خلال إثارة الوعي لديهم، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج.

* الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية للمجتمع مما يؤدي إلى خلق منافع وثروات.

* التكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع.[10]

**ج- التنمية المحلية التشاركية:**

هناك ارتباط كبير بين التنمية المحلية التشاركية ومصطلحات أخرى كالحوكمة المحلية الرشيدة والحكامة المحلية التشاركية، ولتبسيط الأمر سننطلق من تعريف المصطلحين الأخيرين وصولا إلى تعريف التنمية المحلية التشاركية.

**- تعريف الحوكمة المحلية الرشيدة:**

هناك العديد من التعاريف للحوكمة المحلية أهمها وأحسنها هذا التعريف الذي ينظر إليها على أنها: "مجموعة من الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات على المستوى المحلي، والتي من خلالها يستطيع الأفراد والجماعات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم، والحوار فيما بينهم بما يدعم الديمقراطية التشاركية".[11]

**- تعريف الحكامة المحلية التشاركية:**

يمكن تعريفها على أنها: "مقاربة متكاملة تقوم على إعادة توزيع الأدوار وتشكيل العلاقات بين الفواعل والشركاء الأساسيين في عملية التنمية المحلية، ظهرت هذه المقاربة في الأدبيات الدولية منذ 2002 بمناسبة إصدار التقرير الدولي حول التنمية من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية* حيث يدمج الحكامة بعنصر المشاركة لتصبح الحكامة أكثر فعالية".

بناء على المفهومين السابقين يمكن تعريف التنمية المحلية التشاركية بأنها: "عملية شاملة، مقصودة ومستمرة تشارك فيها جميع الفواعل المحلية بالتنسيق مع الفواعل الرسمية ممثلة في الجماعات المحلية والحكومة، تستهدف تمكين الجميع من المشاركة في اتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته لتحقيق تنمية محلية مستدامة ومتوازنة".

وإذا حاولنا إسقاط هذا التعريف على الميدان، فقد ثبت من خلال التجربة الجزائرية في مجال التسيير والتنمية المحلية عن قصور كبير وإخفاقات، وهذا بالرغم من التكاليف

الباهضة التي صرفت لتحسين الأوضاع التنموية منذ الاستقلال إلى اليوم، وهو ما يطرح عديد التساؤلات حول أسباب هذا الفشل، هل هي مرتبطة بالخطط أو بالأشخاص أم تعود لانعدام رؤية واضحة، وعليه يفرض علينا الحاضر والمستقبل ضرورة إشراك كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وكل مكونات المجتمع من خلال عملية تشاركية تفاوضية تحترم الخصوصيات وتجمع كل الطاقات لإنجاح جهود التنمية المحلية في الجزائر.

## 2- نماذج دولية في إطار التنمية المحلية:

عقدت الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية (ANND )[12] واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا)، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية (أرادو التابعة لجامعة الدول العربية)، ورشة عمل إقليمية لمدة يومين في بيروت في 15 و16 حزيران/يونيو 2014، بتمويل من مؤسسة داغ هامرشولد ومؤسسة فورد، وذلك لمناقشة جوانب أساسية مرتبطة بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تحقيق التنمية في المنطقة العربية.[13]

وقد خلصت من خلال مشاوراتها إلى ضرورة بناء برنامج جديد للتنمية ما بعد 2015 على ما يلي:

- عدالة أكبر في سياسات إعادة التوزيع.
- سياسات الحماية الاجتماعية.
- تعزيز الحقوق السياسية والمدنية للمرأة ومحاربة كل أشكال التمييز والعنف الممارس عليها.
- تبني مقاربة منهجية لمبدأ المساواة بين الجنسين.[14]

ومن جهة أخرى، فقد تعدد الفاعلون في التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية من فاعلين محليين إلى منظمات وهيئات دولية حكومية وغير حكومية، كما تنوعت برامج

التعاون الدولي في هذا المجال لاختلاف خصوصيات البلدان المطبقة فيها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- برنامج آرلا (ARLA) وهو برنامج المساعدة على تأهيل الإدارة اللبنانية بدعم من الاتحاد الأوروبي، يهدف لتعزيز ممارسات جديدة للإدارة المحلية قوامها المشاركة الفعالة للمواطنين.

- مشروع مكافحة الفقر (GTZ) من خلال تنمية البلديات بجهود الوكالة الألمانية للتعاون التقني في الأردن، يهدف إلى النهوض بدور الحكومة المحلية في التنمية المحلية وإشراك المواطنين.

ومن الوكالات الأخرى المعروفة في هذا المجال نجد أيضا:

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS).
- المعهد العربي لإنماء المدن (AUDI).
- الجمعية الأوروبية للمعلومات حول التنمية المحلية (AEILD).[15]

## 3- برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية (CAPDEL):

تم عقد اتفاق جمع الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) ومفوضية الاتحاد الأوروبي في 29 جوان 2015 لتجسيد برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية (CAPDEL) بهدف تكريس الديمقراطية التشاركية وتحسين الحوكمة المحلية، وتم الإعلان عن الانطلاقة في 16 جانفي 2017 بإشراف وزارة الداخلية بغلاف مالي قدره 11 مليون دولار منها مساهمة لوزارة الداخلية من خلال صندوق التضامن بين الجماعات المحلية مقدرة بـــ03 ملايين دولار، ومساهمة مفوضية الاتحاد الأوروبي بـــ08 ملايين دولار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـــ200 ألف دولار.[16]

**أ- البلديات المعنية بتطبيق البرنامج:**

تتمثل البلديات المعنية بهذا البرنامج ما يلي: بلدية الخروب بقسنطينة، بني معوش ببجاية، تيقزيرت بتيزي وزو، جميلة بسطيف، أولاد عبد القادر بالشلف، الغزوات بتلمسان، مسعد بالجلفة، بابار بخنشلة، تيميمون بأدرار، وأخيرا جانت بإليزي.

وقد أكد وزير الداخلية أن مشاركة المواطنين في تسيير شئون إقليمهم لا تعني الإنقاص أو المساس بالديمقراطية التمثيلية المجسدة من خلال المنتخبين في المجالس الشعبية بل مكملا ضروريا لها لاتخاذ أفضل القرارات.

وقد ثمن مدير التعاون مع الدول الأوربية "علي مقراني" التعاون الثلاثي القائم بين الجزائر ومفوضية الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ برنامج كابدال الموجه للجماعات المحلية الجزائرية. كما أبرز السفير الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية جون أوروك أهمية البرنامج في تحسين أداء الجماعات المحلية وإكسابها الفعالية والنجاعة الذاتية في تثمين التنمية بدلا من انتظار الدعم والمساعدة من الدولة.[17]

من جهته أيضا، أكد الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) بالجزائر "اريكاو فرفيست" أهمية البرنامج لتمكين البلديات العشر من وضع سياسة تنموية متوازنة وتقليص الفوارق الجهوية والاجتماعية وترقية العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، فضلا عن تقريب المواطنين وممثليهم من تسيير الشئون العامة وتقوية قدرات الفاعلين المحليين في مجالات التخطيط والتنفيذ.

**ب- مجالات البرنامج:**

بموجب الاتفاق بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ 29 جوان 2015 حددت للبرنامج أربعة مجالات أساسية، وهي:

**- دعم الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين:** يتم ذلك من خلال تحديد آليات المشاركة الفعالة وبطريقة تشاورية توافقية بين كل الفاعلين المحليين

المتمثلين في المواطنين والمجتمع المدني والمتعاملين الاقتصاديين بالتعاون مع منتخبي وموظفي الإدارة المحلية، ثم يتم التأسيس لهذه الآليات من خلال مداولة للمجلس الشعبي البلدي عبر ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة.

ومن أمثلة ذلك مصادقة المجلس الشعبي البلدي لبلدية تيميمون على صياغة الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة بتاريخ 26-02-2019 بعد تنظيم يوم إعلامي بجامعة أحمد دراية بأدرار حول المقاربة المنهجية لبرنامج كابدال الذي سيتم تنفيذه على مستوى البلدية النموذجية تيميمون، ونشط هذا اللقاء المجلس الاستشاري البلدي والمنسقة المحلية لبرنامج كابدال بالشراكة مع مشروع البحث وإصلاح الجماعات المحلية بالجزائر.[18]

- **عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية:** يدعم برنامج كابدال عملية تحديث الإدارة المحلية لتحسين الخدمات العمومية وذلك بإنشاء شباك موحد للخدمة العمومية البلدية، وتطوير استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال* وترقية التعاون ما بين البلديات.

- **التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد:** الهدف من هذه العملية خلق الثروة وإيجاد مداخيل مستدامة بعيدا عن الاعتماد الكلي على الميزانية المقدمة من طرف السلطة المركزية، وهذا من خلال إعطاء استقلالية مالية للوحدات المحلية وحرية المبادرة في استغلال مواردها الذاتية، ومن خلال عملية تشاورية يتفق كل الأطراف على تحديد تشاركي للمقومات الاقتصادية لبلديتهم وكذا الوسائل الكفيلة باستغلالها على أكمل وجه وتفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص واستحداث نظام محلي للابتكار في خدمة التنمية.

- **إدارة المخاطر البيئية والكوارث الكبرى على المستوى المحلي:** يسعى القائمون على البرنامج إلى تحقيق هدف إستراتيجي وهو تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في

بعده المحلي، ويتم ذلك بتعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية لتنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها.[19]

## خاتمة:

من الصعب في هذه المرحلة أن نحكم على إخفاق أو نجاح التعاون بين الجزائر والهيئات الدولية وعلى رأسها مفوضية الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أن تطبيق برنامج كابدال لا يزال في بداياته مع اختيار عشر بلديات نموذجية على أن يعمم على 1541 بلدية بعد 2020.

بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، خاصة ما تعلق منها بقوانين الجماعات المحلية واعتبارها مكانا لتجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال دستور 2016. وقد حرصت الحكومة على تبني نموذج الديمقراطية التشاركية من خلال التحضير لمشروع قانون بهذا الشأن هو قيد الدراسة على غرار التجارب الموجودة في دول قريبة منا مثل تونس والمغرب.

تنبغي أيضا الإشارة إلى أن تجسيد الديمقراطية التشاركية يحتاج إلى آليات أخرى والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، وتكوين خبراء في هذا المجال ومرافقة المجتمع المدني للمنتخبين المحليين للسهر على تحسين الخدمة العمومية والنهوض بالتنمية المحلية المشاركة دون إقصاء أو تهميش لأي طرف، وعلى الدول والهيئات الدولية تقديم يد المساعدة الفنية والمادية لبناء إستراتيجية تتلاءم وخصوصيات مجتمعاتنا المحلية وتعيد للمواطن قيمته الحقيقية بأن يكون مشاركا في بناء رؤية لحاضره ومستقبله.

كما يرى العديد من المتتبعين للشأن السياسي في الجزائر أن الأحداث الأخيرة والمتمثلة في الحراك الشعبي والذي لا يزال مستمرا منذ أشهر عديدة إشارة إلى إدراك المواطن الجزائري أن تحسين أوضاعه المعيشية والنهوض بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يكون من خلال سياسة التهميش والإقصاء والهروب إلى الأمام واللامبالاة،

وإنما من خلال مشاركته ومبادرته في إطار العمل الجمعوي أو من خلال نشاطه ضمن حزب سياسي لكي يكون عنصرا فاعلا ومهما في معادلة التنمية المحلية التي لم تعد الإدارة المحلية لوحدها طرفا فيها.

ولعلنا أمام مرحلة مهمة في تاريخنا، الأولوية فيها لدور المواطن الحامل لثقافة المشاركة والمطلع على تجارب الدول الرائدة، والذي أصبح يعلم أن مجرد اقتباس هذه التجارب وتطبيقها دون محاولة تكييفها مع خصائص بيئتنا ودون الوقوف على إيجابياتها وسلبياتها، لن يكون له نتائج ملموسة وسيكون مآلها الفشل، كما أن المقاربة التشاركية تقتضي إشراك كل الفواعل في رسم السياسات وتنفيذها وتقييمها كل في مستواه وموقعه.

## الهوامش:

[1]- عمر طيب بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص. 34.

[2]- دريس نبيل، **الديمقراطية التشاركية: مقاربة في المشاركة السياسية**، عمان: دار الكتاب الأكاديمي، ص. 67.

[3]- الأمين شريط، **"الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"**، مجلة الوسيط، وزارة العلاقات مع البرلمان، الجزائر، العدد 06، السداسي الثاني، 2008، ص. 40.

[4]- Enriqueta Aragonès & Santiago Sánchez-Pagés, **A Model of Participatory Democracy: Understanding the Case of Porto Alegre**, March 2005; p. 3.

[5]- عمر طيب بوجلال، **مرجع سابق**، ص. 54.

[6]- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وأفاق**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص. 17.

[7]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص. 13.

[8]- أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، بيروت: دار النهضة، 1986، ص. 16.

[9] عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص. 55.

[10]- قصار الليل جلال وناجي عبد النور، **"نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر"**، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 05، أفريل 2018، ص. 110.

[11]- نفس المرجع، ص. 104.

[*] جاء في هذا التقرير أن التنمية الإنسانية مقاربة شاملة وهي ترفض فكرة تساوي الناتج القومي الإجمالي بالتنمية ... فهي تضع الناس حيث يجب أن يكونوا في مركز النقاش والحوار حول التنمية. لمعلومات أكثر أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة**، عمان: أيقونات للخدمات المطبعية، 2002، ص ص. 14-15.

[12]- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة مدنية ديمقراطية مستقلة، تهدف إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية والديمقراطية، بما ينسجم مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته واحترام التعددية والتوزيع العادل للثروة والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي في المنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية.

[13]- إعلان منظمات المجتمع المدني من المنطقة العربية حول إطار ما بعد 2015، التشاور الإقليمي حول الأجندة التنموية للأمم المتحدة لما بعد (2015 بيروت، 14 آذار/مارس 2013)، من خلال الرابط:
http://www.annd.org/english/data/folders/117.pdf

[14]- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، **إعادة النظر في نموذج التنمية: تأملات من المجتمع المدني في المنطقة العربية حول أجندة ما بعد 2015 وخطة تمويل التنمية**، ص ص. 20-22.

[15]- ورشة عمل من تنظيم مشروع مكافحة الفقر من خلال تنمية البلديات للوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ/PAMD) في الأردن والبنك الدولي ووكالة شبكات المعرفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (KNA-MENA) بعنوان**: ورشة عمل حول التخطيط والتنمية المحلية التشاركية**، البحر الميت، الأردن، 14 و15 مارس 2007، ص ص. 2، 5-6.

[16]- محمد. ب، **اختيار 10 بلديات لتجسيد برنامج تسيير محلي ناجح**، المساء، 17 جانفي 2017، على الرابط الالكتروني:

www.el-massa.com/dz- 25-12-2018.

[17]- محمد. ب، **مرجع سابق**، نفس الرابط الالكتروني.

[18]- يمكن الاطلاع على الرابط الالكتروني:

www.akhbardzair.com

* من أمثلة ذلك مبادرة آرث- ايزميد (ART-ISI@MED) التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة الفجوة الرقمية والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة في تسيير وتسريع وتيرة جهود تحسين كسب العيش وتحسين نوعية التعليم وتوسيع نطاق سوق العمل من خلال الانفتاح على العالم. لمعلومات أكثر انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالاشتراك مع مركز التكامل المتوسطي، **توظيف قدرات وإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المحلية: دليل توجيهي عملي في خدمة صانعي القرارات للسياسات المحلية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط**، جنيف، 2012، ص. 2.

[19]- وزارة الداخلية والجماعات المحلية بمشاركة وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كابدال: شراكة ثلاثية مبتكرة من اجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، ص ص. 2-3.